

تقرير الدوحة:

المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي

تحولات جيوسياسية في سياق الثورات العربية

على تجنب هذه الأسباب، لأن الثورات ليست هي الطريقة المثلى للتغيير، وإنما يلجأ إليها الناس في غياب أي أفق لأي وسيلة أخرى: ولو توفّر بصيص أمل للتغيير من دون التضحية الهائلة والمجازفة بعدم الاستقرار لما خرجت الناس للثورة..". ثم ألقى سموه الضوء على التغييرات الإستراتيجية المتوقعة من الثورات العربية، مبيّنًا تفاؤله من انعكاساتها الإيجابية مستدلًا بالصفحتين اللتين تلقّتهما إسرائيل مؤخرًا في غزة وفي الأمم المتحدة، إذ لم تكونا لتحصلا لولا المناخ الإيجابي الذي أحدثته الثورات العربية. وبين سموه أن كل معطيات الثقافة والجغرافية والتاريخ تصبّ في اتجاه تعاون العرب لكي لا يكونوا مراكز نفوذ للآخرين. وعن الوضع في سورية الجريحة، بيّن سموه حاجة الشعب السوري إلى الدعم والمساعدة بغض النظر عن نوايا أصحاب هذه المساعدات، وأبرز أن تضامن الآخرين مع الشعب السوري لا يعني تبعية من قام بالثورة لهذا أو ذلك. وفي ختام كلمته، تمّن سموه وليّ العهد للمؤتمر النجاح.

وعقب كلمة الافتتاح، عُقدت جلسة حوارية أدارها الإعلامي علي الظفيري تناولت موضوع المؤتمر وهو "تحولات جيوسياسية في سياق الثورات العربية"، تحدّث فيها كل من الدكتور حسن نافعة، والدكتور برهان غليون، والسفير الدكتور ناصر آل خليفة، والإعلامي صلاح الدين الجورشي، والسيدة جمانة غنيمات؛ جرى فيها إلقاء الضوء على ما أحدثته الثورات العربية من تحولات في المناخ السياسي والجيوسراتيجي في الوطن العربي.

تحوّل المؤتمر بعدها لمناقشة أوراق الباحثين الأكاديمية التي حلّلت وناقشت التغييرات الجيوسراتيجية في الوطن العربي نتيجة الثورات بعد التعرف على المصالح المتفاعلة بين الوطن العربي وجواره الإقليمي المباشر؛ إيران وتركيا والاتحاد الأوروبي والهند وباكستان، والقوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان. وعُقدت لهذا الغرض جلسات عمل أكاديمية قُدمت فيها أوراق بحثية محكمة أكاديميًا، جرى التعقيب عليها بأوراق أكاديمية أيضًا. وقد توزعت الأوراق البحثية كما يلي:

النظام الإقليمي العربي

قدّم الدكتور وليد عبد الحي ورقة عن "النظام العربي كنظام مخترق"، بدأها بالتمييز بين المنظرين الإستراتيجيين في إدارة الصراع الدولي، واللذين تباين تفسيرهما في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة؛ وهما إستراتيجية الاختراق، وإستراتيجية إعادة التشكيل. ويطرّق التباين

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة مؤتمراً علمياً أكاديمياً في الفترة ما بين ١٥-١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢، ناقش جانبين مهمين يواجههما العمل العلمي الأكاديمي العربي في العقد الثاني من الألفية الثالثة، ويبدو أنّهما سيلازمانه. فمن جانب، طفت على السطح وبجدية قضية مراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية من حيث أدوارها ومهامها وتمويلها وأوضاعها التشريعية ومدى إسهامها في رفد العالم الأكاديمي والسياسي العربي بالمعرفة اللازمة والمطلوبة لتسهيل لهما إمكانية التعامل مع المعطيات والتداعيات الماثلة في عالم عربي متغيّر بفعل الثورات العربية. ومن جانب آخر، أحدثت الثورات العربية تغييرات جيوسراتيجية لا يمكن إنكارها على مجمل الوضع العربي العام، وهي تغييرات فرضت نفسها على أجندة الشعب العربي بأقطاره وحكامه كافة.

ولم تقتصر هذه التغييرات بمجمل الوطن العربي على انتشاره الجيوبوليتيكي فحسب، بل سحبت تأثيراتها على جواره الجغرافي، وبالأخص في جناحه الشرقي، من حيث تأثر كل من تركيا وإيران بما يجري وتأثيرهما فيه. وكان لانعكاسات هذه التغييرات على الصعيد الدولي أيضًا، أثرٌ ماثل من حيث تأثر الكتل الدولية الكبرى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا والصين، فضلًا عن الهند، بتداعيات ما يجري بحيث تحوّلت بعض هذه القوى الدولية إلى لاعب رئيس في هذا السياق والسجال الجاري على الأرض العربية.

لقد شرف سمو وليّ عهد دولة قطر وراعي المؤتمر الحاضرين بكلمةٍ عالج فيها هذه التغيرات برؤية شفافة ومعتمدة أضفت على جو المؤتمر منطلقاً علمياً وجدياً. وأكد سموه في كلمته على أهمية التعاون الجاد بين المفكرين والأكاديميين والباحثين من جهة، وصنّاع القرار والسياسيين من جهةٍ أخرى. وقد أوضح في كلمته بطلان تفسير انتفاضة الشعوب العربية وفق نظرية المؤامرة قائلاً إنّها ما خرجت إلى الشارع إلا طلباً للكرامة وحقوق المواطن ولقمة العيش، مبيّنًا أنّه باستطاعة دولةٍ عظمى أن تدفع جيشاً ببلدٍ آخر إلى أن يحدث انقلاباً على نظام حكمه كما كان يحصل في أميركا اللاتينية، لكنّها لن تصنع ثورة شعبية وليس بوسعها القيام بذلك سواء كانت وحدها أو مع مجموعة دول. ومن هنا لن يكون ممكناً إجراء نقاشٍ حقيقي بشأن ما يجري في الوطن العربي.. من دون أن ندرك أنّ الناس قد خرجت لأنّ لديها أسباباً كافية لذلك.. وأردف سموه قائلاً.. "وإذا ما سلّمنا بأنّ الثورات في العالم العربي هي ظاهرة اجتماعية وسياسية مركّبة لها أسبابها وظروفها وعواملها، فمن شأن ذلك أن يساعد الأنظمة الرشيدة

المتحدة اتخذت مسار التعامل مع كل ثورة على حدة، ثم أكلت لحلفائها التعامل الفردي مع هذه الثورات كما في حالة السعودية بالنسبة إلى اليمن والبحرين، وتركيا بالنسبة إلى سورية، والأوروبيين في حالة ليبيا. وحذر من استغلال الولايات المتحدة النزاعات الأثنية والطائفية التي تحدث في المنطقة العربية.

وعقب الدكتور أسامة أبو رشيد على ورقة الدكتور مروان بشارة مؤيداً ما جاء فيها مقدماً ما رآه غائباً عنها من تحليلٍ معاصر للأهداف الأميركية في المنطقة، إذ يرى أن الجميع متفق على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أنه يرى أن تغييراً قد حصل في مقاربات الولايات المتحدة من دون إستراتيجيتها حيال المنطقة.

الاتحاد الأوروبي

أما عن مصالح الاتحاد الأوروبي، فقد قدّم الدكتور بشارة ورقة عنوانها "الاتحاد الأوروبي والعالم العربي من الحوار الأوروبي العربي إلى الربيع العربي"، مبيّناً أن حاجة أوروبا إلى العالم العربي هي حاجة إستراتيجية، فقد رأى في الوطن العربي ".. مفتاح أوروبا للعالم" وممرّها إلى القارات الثلاث، ولذلك فإن كل اضطراب في العالم العربي يعيق بصورة مباشرة حجم التبادل التجاري وتدفق الثروات. ومن هنا، فإن أمن الفضاء العربي مصلحة إستراتيجية حتى لو كان على حساب الديمقراطية في المنطقة، وعلى حساب الشعوب العربية، وعلى حساب الشعب الفلسطيني. لقد حدّد الدكتور خضر حجم التبادل التجاري العربي الأوروبي بثلاثي حجم التبادل الأوروبي الصيني، وما يفوق بدرجات حجم التبادل الأوروبي مع أميركا اللاتينية.

وتناول الباحث قضية هجرة العمالة العربية إلى أوروبا كونها عامل ربط مهمّ وبالخصوص هناك شريحة مهمّة من هذه العمالة تعدّ من الطبقة الوسطى التي تقتضي المصلحة الأوروبية دمجها في مجتمعاتها. وأبدى خشيته من أن تعيق السياسات العنصرية والتمييز داخل المجتمعات الأوروبية هذا الميل نحو الدمج. ومن منظور الثورات العربية، بين الدكتور خضر أن الصيغة التي قررها الاتحاد الأوروبي هي المزيد مقابل المزيد في علاقته مع العالم العربي، بمعنى "إصلاحات أسرع تعني مكافآت أكثر". ويعلق الدكتور خضر على ذلك مبيّناً ضرورة زيادة المساعدات وفتح الأسواق وتعزيز الاتصالات، إلا أن الأهم من ذلك كله هو تعزيز الديمقراطية والأمن الإنساني من خلال

في تعيين حدود كل من الإستراتيجيتين وظروفهما وآلياتهما، وهو ما يتضح في النظريات البنائية والنيوليبرالية والجيوثقافية ونظريات العولمة وغيرها. أوضح الباحث توظيف نمط التصويت الذي أجرته الدول العربية في المنظمات الدولية وسعيها إلى الحصول على القروض من المنظمات الاقتصادية العالمية. وألقى الضوء على اختراق القوى الدولية النخب المثقفة العربية باعتبارها إحدى وسائل الاختراق الناعم، مبيّناً في الوقت ذاته وسائل الاختراق الغربي الخشن للنظام العربي المعبر عنها بالقواعد العسكرية الغربية على الأرض العربية، والتعاون الأمني والاستخباراتي الكثيف، فضلاً عن تشغيل ورقة الأقليات والتفتيت كإحدى وسائل الاختراق الخشن.

وعقب الدكتور الطيب زين العابدين على ورقة الدكتور عبد الحي، مؤيداً أطروحة أن النظام الإقليمي العربي هو من أكثر الأنظمة اختراقاً في العالم، ويشير - مكملاً طرح الباحث - بنظرة الولايات المتحدة إلى الحكم في النظام العربي، وهشاشة الأنظمة السياسية في الوطن العربي. ثم ألقى الضوء على فشل مشروع الشرق الأوسط الكبير مبيّناً أسبابه. وكذلك الثورات العربية كردّ على الاختراق العميق للنظام السياسي العربي لأنها نجحت في إقامة أنظمة أقل ارتباطاً بالغرب. وأكد المعقب على صيانة الاستقلال الوطني باعتباره من أهم وسائل إحباط الاختراق.

الولايات المتحدة والنظام الإقليمي العربي

كانت الدراسة الثانية للدكتور مروان بشارة الذي قدّم رؤيته عن مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في النظام الإقليمي العربي، وحدّد أهمها بالوصول إلى مصادر الطاقة من دون تحدّ من قوى أخرى، فضلاً عن عدم إتاحة أي مجال لقوى دولية أخرى لمنافسة الولايات المتحدة الأميركية على دورها الذي صنعه لنفسها في النظام الإقليمي العربي ونظمه الفرعية وبالأخص في الخليج العربي والشرق. وتناول الباحث حقيقة عدم وجود دولة عربية قادرة على وضع حدّ للتدخل الأميركي. وانتقل إلى العلاقات الأميركية الإسرائيلية وأوضح أن هناك اختلافاً في وجهة كل من الطرفين في موضوع أمن "إسرائيل". وألقى الضوء على وسائل دعم الولايات المتحدة لتابعيها ووكلائها في المنطقة وإسنادهم. وناقش براغماتية إستراتيجية أوباما التي رمت إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وبين أنه خفض سقف توقعاته للتحديات التي واجهتها. وفي ما يخص الثورات العربية، بين الباحث أن الولايات

موضِّحاً أن العرب ضاقوا ذرعاً بعلاقتهم بالغرب، وتحديداً بالولايات المتحدة الأمريكية، ما دفعهم في الماضي إلى اتِّخاذ مواقف ذات مكاسب سريعة، سرعان ما تتحوَّل إلى خسائر في المدى الطويل، ومنها العلاقة بروسيا والصين. وللاستدلال على صحَّة خلاصته، ضرب الدكتور سليم مثلاً بدعم العرب للغرب في طرد السوفييت من أفغانستان الذي كان مكسباً في حينه، سرعان ما تتحوَّل إلى خسارة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ودعا الدكتور سليم في ختام تعقيبه إلى ضرورة استنباط خيارات أخرى في تسوية الأوضاع مع روسيا والصين بعيداً عن المجابهة.

القوى الإقليمية والنظام الإقليمي العربي

كانت ورقة الدكتور سمير صالحة "الأهداف والمصالح التركية في النظام الإقليمي العربي"، أولى أوراق هذا المحور. وقد ركَّز الباحث على عودة تركيا كقوة فاعلة في الإقليم ولكن بصيغة جديدة تختلف عن نموذجها العثماني السابق. وبيَّن أنَّ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا قد جاء بتغييرين مهمين؛ أولهما إزاحة القيادات التركية التقليدية السابقة التي كانت تولِّد الشحنة والصدام مع العالم العربي، وثانيهما توجُّهات هذا الحزب نحو العالم العربي بهدف صوغ دور إقليمي فاعل لتركيا. ولا يرى الدكتور صالحة أنَّ تلك التوجُّهات تعني عودة العثمانية كما يرى بعض الأكاديميين، وأنَّ إعادة الاعتبار للتاريخ العثماني لا تعني بأيِّ حال طموحات عثمانية لحزب العدالة والتنمية. وشدَّد صالحة على نجاح التجربة الإصلاحية التي قادها الحزب، فقد أضحت تركيا في الموقع الرابع عشر بين الاقتصادات العالمية، الأمر الذي أعطى دفعة مهمة للدور التركي الفاعل في الإقليم على الصعيد الإستراتيجي، على المدى الطويل وليس صعوداً ظرفياً. وفي هذا المجال دعا صالحة العرب إلى التعاطي الفعَّال مع الإنجازات التركية والسعي إلى بناء تقاطعات معها باعتبار النموذج التركي نموذجاً طموحاً إستراتيجياً. كما رأى صالحة أنَّ تركيا لا تقدِّم نموذجاً إسلامياً معتدلاً يمكن أن يحتذي به العالم العربي لأنَّ التجربة التركية لا تزال في دور السيرورة ولم تكتمل أبعادها بعد.

وفي تعقيبه على الدكتور سمير صالحة، استعرض الدكتور محمد نور الدين التجربة التركية بعينٍ نقديةٍ موضِّحاً أنَّه لم تكن لتركيا نظرة معيارية واحدة حيال الثورات العربية؛ فهي كانت متفاوتة في تونس،

إسداء النصيحة والمشورة لا من خلال إعطاء الدروس. وأوضح الدكتور خضر أنَّ مبادرات الاتحاد الأوروبي الأخيرة لا تسير في الاتجاه الصحيح لأنها تعزِّز علاقاته بإسرائيل مع إمعانها في إحكام قبضتها على الأرض الفلسطينية استيطاناً ومصادرة، وسياستها في العقاب الجماعي وتمزيق أوصال الأراضي المحتلة.

وفي تعقيبه، بيَّن الدكتور خطار أبو دياب أهمية إبراز نوعية العلاقات الأوروبية الإسرائيلية في مجالات البحث العلمي، والتعاون التكنولوجي العالي المستوى، مشدِّداً على أنَّ الاتحاد الأوروبي ليس جمعية خيرية، بل هو كتل عملاق يوازن مصالحه الإستراتيجية وفق مقتضيات علاقات القوة في المنطقة. وركَّز الدكتور أبو دياب على خطورة الهوة الثقافية بين دول العالم العربي والاتحاد الأوروبي، فقد ساهمت محطات تاريخية عديدة في تشكيلها أهمها حرب الجزائر، وتدفُّقات الهجرة وآثارها الاقتصادية التي تحوَّلت فيما بعد إلى آثار اجتماعية ذات بعدٍ ديني.

الصين وروسيا

قدَّم محمد فايز فرحات رؤيته بخصوص مصالح الصين وروسيا في النظام السياسي العربي، مشدِّداً على ما دعاه بما وراء العلاقات الاقتصادية البيئية، ومنها الانتقال من النظام الأحادي القطبية إلى النظام متعدّد الأقطاب، والسعي إلى الحفاظ على المبادئ التي قام عليها النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، وتحديداً مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ورأى في هذا السلوك انعكاساً لطبيعة الأنظمة السياسية الداخلية في كلا البلدين. وأبرز فرحات أهمية الأزمة السورية كحلقة مهمة في عملية التحوُّل من النظام أحادي القطبية إلى النظام متعدّد الأقطاب لأهمية موقع سورية ودورها في قلب الشرق الأوسط. ويرى في إصرار البلدين على قضية السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فعلاً تضييقاً لحركة القوى المهيمنة على النظام الدولي الراهن وتحديداً الولايات المتحدة. وخلص فرحات إلى أنَّ الثورات العربية تمثِّل تهديداً للنماذج الوطنية للإصلاح في البلدين ولاستقرارهما الداخلي، إذ يفتقر البلدان إلى الكثير في ما يخصُّ الممارسة الديمقراطية فيهما.

وفي تعقيبه على محمد فايز فرحات دعا الدكتور محمد السيد سليم إلى ضرورة مراجعة العلاقات العربية مع كلِّ من الصين وروسيا،

البيئية موصّحًا تأثير كلٍّ من الموقع الجيوبوليتيكي والتجارة والعمالة والهجرة الوافدة وانعكاسات الوازن النووي الهندي الباكستاني على المحيط الإقليمي مناقشًا العوامل الفرعية لكلٍّ من هذه المؤثرات على المحصلة العلائقية النهائية وبالتفصيل معززًا رؤيته بإحصاءاتٍ وجداولٍ ومخططاتٍ بيانية. وبين في مداخلته موقف البلدين من ربيع الثورات العربية مستغربًا الموقف الرسمي الهندي الذي تبني، في مؤتمر عدم الانحياز، الرؤية الإيرانية والروسية بكون هذه الثورات مدفوعة من الخارج. كما أوضح انتقال الموقف الهندي من موقف المؤيد للحقّ العربي والمناصر لقضايا العرب، إلى موقفٍ مصلي بدأ بالانحياز في بعض مواقفه لصالح إسرائيل الأمر الذي رأى الباحث فيه نكوصًا عن الموقف الهندي التقليدي، وكذلك تمهية الهند مع سياسات الولايات المتحدة الأمر الذي وجّه الاتفاق النووي الذي وقّعه الرئيس السابق بوش في زيارته للهند والذي اعترف فيه للهند بأولويتها في إقليم المحيط الهندي.

وعقّب الدكتور محمد جواد علي على ورقة الدكتور القصاب مستعرضًا التغيرات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة على البيئة الإقليمية وتطوّر علاقة الهند بالولايات المتحدة الأميركية. كما أنّ تركيز الهند على تطوير وضعها الاقتصادي يعدّ مدخلًا مهمًا في هذا المجال، كما أشار إلى تعزيز الهند قدراتها الدفاعية في البرّ والبحر والجوّ والخيار النووي، ممّا عزّز من حضورها وفرصها في الساحة الدولية والإقليمية. وأشار في هذا الصدد إلى التطوّر الكبير الذي شهدته العلاقة الهندية مع كلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي مجال الأهداف والمطامع الإسرائيلية في النظام الإقليمي العربي، بيّن الدكتور محسن صالح أنّ المشروعين الصهيوني والإمبريالي يلتقيان على هدف إبقاء العالم العربي يعاني من تخلّفه لضمان السيطرة عليه. وأكّد الباحث على سمات المشروع الصهيوني؛ وأهمّها أنّه كيان ذو سمة وظيفية هدفها خدمة المشروع الغربي، فضلًا عن الطبيعة التوسعية لهذا المشروع. وأورد الباحث الأهداف والمصالح الإسرائيلية في الوطن العربي، وحدّدها بما يلي: استمرار حالة الضعف العربية، وتشجيع حالة الانقسام والتشرذم العربي على أسسٍ طائفية وأثنية، والسعي إلى الوصول إلى معاهدات تسوية منفردة مع الدول العربية تحييدها في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، ثمّ عزل الشعب الفلسطيني وهو هدفٌ رأى الباحث أنه فشل بالكامل، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين

ومتحمّسة في مصر، ورمادية التوجّه في اليمن، ومتجاهلة في حالة البحرين. وعندما اندلعت الثورة السورية وجدنا تركيا متحمّسة طامحة للقيام بدور اللاعب الأقوى في المنطقة، ومن هنا كانت رغبة في إسقاط سريع للنظام السوري يمكن أن يقلص دور إيران ونفوذها. وبين الدكتور نور الدين أنّ تركيا تحت حكم العدالة والتنمية تطمح لبناء العثمانية الجديدة مستندًا على قوله بإيراد تصريحات عديدة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. وفي ختام مداخلته رأى أنّ الدور التركي ليس إلا ظلًا للدور الأطلسي الدائر في فلك الولايات المتحدة، وبهذا فقد خسرت تركيا حلفاءها القدماء ولم تكسب حلفاءً جديدًا كمبر ما بعد الثورة.

وقرأ نيروز ساتيك ورقة طلال عتريسي "أهداف إيران ومصالحها في النظام الإقليمي العربي"، وكانت خلاصتها أنّ إيران قد تفاجأت بثورات الربيع العربي كغيرها بسبب انشغالها بقضاياها الذاتية ولا سيما الملفّ النووي الإيراني. ورأت إيران في الثورات صخرة إسلامية كونها قامت على أنظمة قريبة من الغرب، إلا أنّها بعد الثورة السورية رأت فيها محاولة لتقليص دورها في الشرق الأوسط، ولاسيما مع ميل المعارضة السورية لإقامة تحالفات مع الغرب ضدّ إيران. لذلك وقفت إيران مع النظام السوري ودعمته لأنّ كلّ السيناريوهات القائمة في الثورة السورية ما عدا بقاء الأسد، هي سيناريوهات تضرّ بالمصلحة القومية الإيرانية.

وفي تعقيبه على الدكتور عتريسي، ألقى الدكتور محجوب الزويري الضوء على الإرث والتراكمات التاريخية بصفتها حاضرة في سياسات الجمهورية الإسلامية طوال السنوات الثلاث والثلاثين الماضية، كما كانت حاضرة في العهد الملكي مؤكّدًا أنّ التباعد العربي الإيراني قد ازداد بعد الثورة الإسلامية فقد كان المؤثر المذهبي حاضرًا بقوة في سياسات الجمهورية الإسلامية. وبين أنّ إيران لم تقدّم نفسها كدولة ثورية في خطابها مع العالم العربي إلا بعد اندلاع أزمة البرنامج النووي الإيراني. وأكّد الزويري على أنّ الثورة السورية قد أعادت إيران إلى المرتبة الأولى ذي البعد الطائفي، وهو أمر لم تكن ترغب فيه.

وفي مجال المصالح الهندية والباكستانية مع العالم العربي، أخذ الدكتور عبدالوهاب القصاب العلاقة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي نموذجًا، وبين عوامل الربط والجذب بين الطرفين انطلاقًا من الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية والتجارية باعتبارها روافع لهذه العلاقات، ثمّ عزّج على أهمّ المحطّات في هذه العلاقات

في الدول العربية، ودعم الأنظمة العربية المعتدلة والمالية للغرب حتى لو كانت مستبدّة.

والإستراتيجي بعد الثورات، فلا يوجد ما يضمن أنها ستكون نظماً ديمقراطية في ظلّ التدخلات الدولية.

وكانت آخر المداخلات للدكتور هشام قروي من خلال ورقته عن المنظمات والحركات العابرة للحدود، وصنّف في هذا المجال الحركات الإسلامية الراديكالية حركات عابرة للحدود لمعارضتها مفهوم سيادة الدول، ولعدم اعترافها بالدول الوطنية. ولكون هذه الحركات كانت مكوّناً رئيساً من القوى المناهضة والمحاربة للدكتاتوريات العربية قبل ربيع الثورات، فإنّها ستحاول حتماً استغلال نتائج الثورات لصالحها. وقرن ذلك بإدراك مراكز الدراسات وأجهزة اتّخاذ القرار في الدول الغربية الخطورة المتوقّعة من تنامي تأثير هذه التيارات في المصالح الغربية بعد انتصار الثورات.

وقد عبّ عبّ حسين أبو هنية على ورقة القروي مبيناً أنّ تنظيم القاعدة والحركات السلفية الجهادية هي المقصودة تحديداً بتعبير الحركات الراديكالية والعابرة للحدود. وبين أنّ القاعدة والسلفيين الجهاديين قد تفاجأوا بالثورات العربية التي أرست نمطاً جديداً للتغيير يختلف عن أنماطها. وألقى الضوء على نشاط القاعدة في ما سُمّي بالجهاد الإلكتروني، أو جهاد الجيل الثالث، الأمر الذي فرض لاحقاً تكيفاً مع موجات الثورة والتغيير، وشهد تخلي بعض السلفيات الجهادية عن أنماط عملها وأطره قبل الثورات، فتبنّت أنماطاً جديدة فرضها التغيير.

وجدير بالذكر أنّ مديري مراكز الأبحاث العربية ناقشوا المشاكل والتحديات التي تواجه هذه المراكز على مدى ثلاث جلسات سبقت الافتتاح الرسمي للمؤتمر. وتوصل المؤتمر إلى تشكيل شبكة ارتباط بين هذه المراكز يجري العمل عليها ومناقشتها، لوضع رؤيتها وأهدافها بغية إقرارها والعمل بها في المؤتمر السنوي القادم لمراكز الأبحاث في خريف ٢٠١٣.

وعقب الدكتور أحمد سعيد نوفل على ورقة الدكتور محسن صالح، مؤيداً ما جاء فيها، مركزاً على قضايا تثير جدلاً مثل، هل استطاعت إسرائيل بعد كلّ هذه السنين تحقيق أهدافها؟ وللإجابة عن ذلك رأى أنّ ما يروّج له من قوة إسرائيل كدولة متجانسة أمرٌ مبالغ فيه، كما أنّها لم تستطع تحقيق ما كانت تهدف إليه، فلم تتمكن مثلاً من القضاء على المقاومة العربية على الرغم من كلّ الحروب التي خاضتها، إضافةً إلى فشل مشروعها في تفتيت الجوار العربي طائفياً وإثنيّاً حتى الآن. ويرى المعقب أنّ إسرائيل أضحت تعي أنّ التغيرات الحاصلة في الوطن العربي لا تخدم مصلحتها، ذلك أنّ الشعوب العربية لا تقف إلا ضدّ إسرائيل.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر، تحدّث الدكتور محمود محارب عن "إسرائيل والمتغيرات في الوطن العربي"، مبيناً أنّ إسرائيل تولي اهتماماً كبيراً لما يجري في الوطن العربي، لتأثير ذلك في أمنها ووجودها. وحصر محارب عوامل القوة الإسرائيلية في العلاقة مع الولايات المتحدة، واحتكارها الخيار النووي، واستبداد النظم العربية، لذلك وقفت بوقاحة في وجه الثورات العربية، وطالبت الولايات المتحدة بحماية النظم العربية الدكتاتورية المتحالفة معها.

ورصد محارب ثلاثة أسس تقوم عليها سياسة إسرائيل حيال العالم العربي؛ وهي التحالف مع المعتدلين، والتحالف مع الأقليات طائفية كانت أو إثنية، والتحالف مع المحيط، أي تركيا وإثيوبيا والدول الأفريقية. وأشار إلى أنّه في مقابل مشروع السلام الذي قدّمه العرب لم تقدّم هي إلا الاستيطان والتوسّع والعدوان. وختم الدكتور محارب مداخلته بأنّ إسرائيل تخشى قيام الديمقراطيات العربية ك وهو ما سيدفع الولايات المتحدة وأوروبا لإقامة علاقات جيّدة مع هذه الديمقراطيات الجديدة، وسيفقد حطوتها وأبرز مرتكزات قوتها لدى الغرب. كما تخشى من احتمال تنسيق الديمقراطيات العربية الناجمة عن الثورات في ما بينها لغير صالح إسرائيل.

وعقب الدكتور هاني المصري مركزاً على بعض ما عرضه الدكتور محمود محارب، مبيناً أنّ هناك مبالغة في تناوله للثورات العربية إذ تجاهل مخاطرها ومدى تأثيرها في نظرة إسرائيل للتغيرات الحاصلة، كما بيّن أنّه من المبكر الحكم على الأنظمة القادمة وسلوكها السياسي



المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر التيارات الإسلامية ومسائل المواطنة

دعوة للكتابة

بعد نجاح مؤتمر "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي في المرحلة الانتقالية" الذي عقد في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، يعلن المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات عن نيته عقد المؤتمر العلمي الثاني حول الإسلاميين وقضايا الحكم الديمقراطي بعنوان:

“ **التيارات الإسلامية ومسائل المواطنة والدولة والأمة:**
التجربة التاريخية والتصورات الراهنة والآفاق المستقبلية

في مدينة الدوحة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣.

يدعو المركز المفكرين والباحثين العرب المعنيين بالقضايا التي يناقشها هذا المؤتمر إلى لمساهمة في أعماله بإعداد بحوث أصيلة وعميقة قابلة للتحكيم العلمي، في المحاور المبينة في ورقة الإطار المنشورة بموقع المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. كما نرجو الاطلاع على شروط النشر المنشورة على واجهة الموقع تحت مسمى (شروط النشر).

يرجى ممن يرغب في المساهمة البحثية إرسال ملخص واف بالخطوط الرئيسية للبحث في موعد لا يتجاوز ١٥ نيسان / أبريل ٢٠١٣، على أن يكون تسليم البحوث مكتملة في موعد أقصاه أواخر شهر حزيران / يونيو ٢٠١٣، وذلك تسهيلا لإجراءات المراجعة والتحكيم ووضع البرنامج الأخير للمؤتمر.

يرجى إرسال البحوث على عنوان البريد الإلكتروني التالي:

khaled.mahmoud@dohainstitute.org

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز

www.dohainstitute.org



ملیحة مسلماني

غرافيتي الثورة المصرية

يتناول هذا الكتاب فنّ الغرافيتي الذي ظهر في أثناء ثورة ٢٥ يناير المصرية، ويتعقب أساليب التعبير والاحتجاج، بالنصّ والصورة، الأمر الذي جعل هذا الفنّ يتحوّل إلى فنّ مقاوم للاستبداد. وتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه سجلًا شبه شامل للرسوم والشعارات التي انتشرت إبان الثورة المصرية، وتطوّرت كي تصبح مكوّنًا مهمًا من مكوّنات الثقافة البصريّة، ووسيلة احتجاج في الوقت نفسه، وأداة للتعبير المباشر متحرّرة من القيود الأكاديمية والتقنية.

يتضمّن الكتاب دراسة مكثّفة عن نشوء فنّ الغرافيتي منذ رسوم الإنسان الأوّل في الكهوف قبل ٢٢ ألف عام حتى تزيين جدران الكنائس وأرضياتها في العصرين الوسيط والحديث، وكيفية تطوّره من فنّ بدائي إلى فنّ شعبي له سماته المميزة كفنّ سياسي بالدرجة الأولى. ويحتوي الكتاب عرضًا لهذا الفنّ كما تجلّى في فلسطين والعراق ولبنان والبحرين، ومصر بالطبع. ويعرض لأعمال الفنّانين أمثال أحمد التونسي، وأمير فؤاد، وإياد عرابي، وعلاء عوض، وعمار أبو بكر، ومحمد خالد، وهناء الديغم، وتنين، وجنيزر، وزفت، وكايزر، والباندا. وفي الكتاب ١٦٦ رسمًا جمّعت كلّها من حوايط مصر، علاوة على دراسة مسهبة في تحليل هذه الرسوم والموضوعات التي تصدّت لها مثل الانطلاقة الأولى وشعار "ارحل"، ثمّ انتصار الثورة، وما بعد تنحي مبارك، إضافة إلى العنف وحكم العسكر وغيرها من الموضوعات الحيويّة.

دعوة للكتابة

” تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، ولحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بالمعايير التي تضعها الدورية وكذلك ما يديه المحكمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسسية، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التجربة واحترام المعايير العلمية، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة
siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسمة الاشتراك

سياسات عربية

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع تحويل بنكي شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٦٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ كلمة، على ألا يمتدّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته على ضوءها قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجي: اكسل أو وورد. ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل كصور.



عنوان الاشتراكات

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون
ص.ب: ١١-٤٩٦٥ - رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢١٨٠ لبنان.

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

- بشيك مسحوب على أحد المصارف الأجنبية لأمر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ACRPS.
- بتحويل المبلغ إلى الحساب التالي:

QNB Lebanon

Capital Plaza Building,
Ahmad Shawki Street,
Mina El Hosn, Solidere
Beirut – Lebanon.

P. O. Box: 11210- Riad el Solh

Tel: (+961) 1 762222
Fax: (+961) 1 377177

Qatar National Bank

Account Number:
3804-000072-002 (For US Dollars)

IBAN Number:
LB70 0136 0000 000 3804 000072 002
(For US Dollars)

SWIFT Code:
QNBA LB BE

الاشتراكات السنوية

(سنة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

٣٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في لبنان.

٥٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.

٥٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في الدول العربية وإفريقيا.

٧٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وإفريقيا.

٩٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أمريكيًا للأفراد في القارة الأمريكية.

١٤٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأمريكية.